الحل من خارج الصندوق ! ! !

أ . د . علي السلمي

تجري المفاوضات بين الحكومة وبين وفد صندوق النقد الدولي في تكتم ولا يعلم أصحاب القضية . نحن الشعب . عنها شيئاً إلا ما يسرب من أنباء من مصادر مجهلة يطلق عليها "مصدر بمجلس الوزراء" مفادها أن الصندوق لا شروط له في مقابل قرض الاثنا عشر مليار دولار وأن البرنامج الذي يتم التفاوض حوله هو "برنامج مصري أصيل لا شبهة فيه لشروط الصندوق" !

من جانب آخر، صرح الرئيس بأن هناك "إجراءات صعبة" . . وأخبار جيدة خلال أيام"، كما حملت الأنباء الصحفية أن الحكومة تبدأ الإجراءات الدستورية لصرف قرض "البنك الدولي" البالغ قيمته مليار دولار والذي يشترط أن يسبق صرفه إقرار قانوني القيمة المضافة والخدمة المدنية وتطبيقهما ! ! !

والحل الذي ينادي به أهل الكفاءة والمعرفة، يتمثل في إعمال برنامج جاد للتقشف الحكومي والمجتمعي يؤدي إلى ترشيد . وليس تخفيض . الانفاق العام والانفاق الخاص بمعنى أن يوضع المال الذي تنفقه الدولة وأفراد وجماعات وطوائف المجتمع في مجاله الصحيح بما تحقق فوائد عامة وخاصة تحتاجها الناس ويضيف إلى الموارد الوطنية .

ويأتي في المقدمة ترشيد الاستيراد إلا الضروريات الحتمية، والتخطيط العلمي لزيادة الإنتاج الصناعي والتوسع في الصناعات الدوائية والحصول على حقوق إنتاج الأدوية محليا وإنهاض صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، وتشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة وإعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال . وليس خصخصتها . ، وتنمية الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح المحلي بالأساس، والتوسع في مشروعات الثروة السمكية والثروة الحيوانية .

إن التنمية الصناعية والزراعية هي الأساس لحل أزمة الوطن بالتوسع في الإنتاج المحلي لكل متطلبات الحياة، وتشجيع وحفز وتفضيل المنتجات الوطنية بكل السبل، ولا يكتفى بمجرد رفع الشعارات والحملات الإعلانية الفارغة من المحتوى والمضامين. كما تجب التوسع في مشروعات البنية التحتية للمناطق المحرومة والمناطق الصناعية.

ومن أوجه الترشيد الضرورية وقف مشروع الضبعة النووي حتى يتم التوافق المجتمعي عليه ومع الأخذ في الاعتبار التكلفة الهائلة لإنشاء المحطة بقرض روسي بما يبلغ حسب التقارير المنشورة 25 مليار دولار خلاف تكاليف التشغيل وحتي لو كانت مصر في حاجة ملحة وماسة وعاجلة للطاقة الكهربائية فإن بناء أول مفاعل لن يكتمل إلا بعد 5 سنوات علي الأقل للحصول علي 900 – 1000 ميجاوات، ذلك إذا شرعنا فورا في البناء، في حين أن محطة حرارية بالغاز – تتكلف خُمس تكاليف هذا المفاعل – تعطي نفس كمية الطاقة الكهربائية ويمكن بناؤها في سنة ونصف السنة الي سنتين فقط حسب آراء الخبراء !

وفي ذات الوقت تجب التوسع إلى أبعد مدى في مشروعات الطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء ومشروعات البحث عن الغاز الطبيعي ومراجعة الاتفاق مع شركة ايني وغيرها للتوسع في إنتاج الغاز الطبيعي ومشروعات اسالته.

ومن أساسيات حل أزمة الوطن ترشيد الإنفاق الحكومي وتفعيل موازنة طوارئ يتم بمقتضاها المنع التام لشراء السيارات الفارهة وتشييد المباني الفاخرة، ومنع استئجار عقارات ومباني للاستخدامات الحكومية. كما ينبغي وقف جميع مشروعات الأبنية الحكومية والانفاق على تأثيث وتجديد مكاتب المسئولين بدءاً من مؤسسة الرئاسة مروراً بجميع الوزارات والهيئات الحكومية، ومجلس النواب ومقار المحاكم إلا في حالات الضرورة القصوى.

ومن مقتضى إعمال برنامج ترشيد الانفاق الحكومي إعادة هيكلة الوزارات وتقليص عددها بدمج الوزارات ذات العلاقة في وزارة واحدة بشكل علمي ودائم، وعلى سبيل المثال تدمج نهائيا وزارات التربية والتعليم والتعليم العالي والثقافة في كيان واحد يعنى بالتنمية المعرفية للإنسان المصري في كل مراحل العمر. كما تدمج وزارات المالية والتعاون الدولي والتخطيط والاستثمار في وزارة متكاملة مختصة بشئون الاقتصاد والتنمية الاقتصادية المستدامة. والأهم من دمج الوزارات هو تخليص الجهاز الإداري من فائض العمالة غير المطلوبة والتخفيف من تكلفة الرواتب والمكافآت والحوافز بتطبيق نظام المعاش المبكر كما جاء في قانون الخدمة المدنية.

ومن المهم تقليص حجم قوات الشرطة وقصر أنشطتها على ضرورات الأمن ومنع استخدام الضباط والأفراد في أعمال غير شرطية مثل الجوازات والسجل المدني والمرور. كما يكون محتما إجراء مراجعة شاملة لبطاقات التموين ومنظومة الخبز لاستبعاد غير كل من لا ينطبق عليهم شروط دعم الخبز والتوقف فوراً عن الترويج لسلع غير الخبز ضمن المنظومة.

ومن نافلة القول تكرار ما سبق أن نادينا به من إعادة تأسيس الجهاز الإداري للدولة على المستويين المركزي والمحلي باستخدام نظام التعهيد Outsourcing الذي يتم بمقتضاه تقديم الخدمات العامة بواسطة كيانات غير حكومية كشركات القطاع الخاص وشركات قطاع الأعمال العام ومنظمات المجتمع المدني، وفق عقود تحدد مواصفات الخدمة ومعايير جودتها وأسعار تقديمها للمواطنين، وتكون تلك العقود محلا للرقابة والتقويم من الجهات الحكومية المتعاقدة ومن جهة مأمونة مثل هيئة الرقابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات. وتشمل الخدمات العامة التعليم والصحة وإدارة المرافق العامة وإدارة شئون المرور ونقل الركاب والبضائع وغيرها من خدمات.

ومن أهم مواطن الترشيد الحكومي هو تقليص التمثيل الدبلوماسي المصري في دول العالم حيث تلغى السفارات والقنصليات في الدول البعيدة عن اهتمام السياسة المصرية وغير المؤثرة في حركة الاقتصاد المصري، والتي لا يوجد بها كثافة معتبرة للمواطنين المصريين. في تلك الحالات لا بأس من أن تضم الدول التي لن يوجد بها تمثيل دبلوماسي مصري إلى مسئوليات السفارات المصرية في الدول الأقرب، وهذا إجراء معمول به في كافة دول العالم. كذلك ينبغي الحد من استخدام العمالة غير المصرية في سفارات وقنصليات مصر بالخارج. كذلك يكون مهما إعادة النظر في السياسات المالية والاجتماعية والثقافية للدولة بغرض ترشيد الإنفاق على الأمور المفيدة فقط، ومن ذلك وقف طباعة الكتب المدرسية التي لا يستفيد بها الطلاب واستبدال بالكتب تفعيل مشروع توزيع اللوح الالكتروني IPAD وتحميله بكل المواد الدراسية والتطبيقات والتدريبات! وتخفيض رواتب، ومكافآت الوزراء، والمحافظين والنواب.

ومن الأمور المهمة مراجعة المخزون السلعي في المخازن الحكومية وتنفيذ برنامج مشابه لما تم في 1978 في عهد حكومة المرحوم ممدوح سالم للتخلص من المخزون الراكد بالبيع مع عدم السماح لأجهزة الدولة بشراء تلك الأصناف مرة أخرى إلا بمبررات ووفق دراسات جدوى تبرر الاحتياج وعدم وجودها في مخازن أي جهة حكومية أخرى.

وفي ضوء الأزمة الاقتصادية التي يعانيها الشعب، يصبح تحمل الدولة لأعباء ما يسمى المؤسسات الصحفية القومية أمراً لا تجب الاستمرار فيه، حيث إن المادة 72 من الدستور تنص على التزام الدولة بضمان استقلال المؤسسات الصحفية ووسائل الإعلام المملوكة لها، ولم يرد في النص الدستوري ما يوجب على الدولة ملكية الصحف أو وسائل الإعلام. أي أن تفعيل المواد 72 و212 و213 يكون في حالة ملكية الدولة للصحف ووسائل الإعلام، ولكن أكبر

أن ليس في الدستور ما يوجب على الدولة تملكها، ومن ثم يمكن للدولة التخلص من أعباءها بشكل من أشكال الخصخصة التي تعلن الحكومة الآن أنها بسبيل خصخصة بعض شركات البترول وأحد البنوك، وتلك كيانات اقتصادية ناجحة وتحقق أرباحاً وعوائد إيجابية للدولة مما يقتضي المحافظة عليها وتنميتها وليس بيعها، والأولى بالبيع أو الخصخصة هي تلك المؤسسات الصحفية والإعلامية الخاسرة والمحملة بمليارات الجنيهات من الخسائر المرحلة والديون المتراكمة!!!

وعلى الجانب الآخر، يجب العمل على تنمية الموارد العامة زيادة الموارد بزيادة معدلات الضريبة على التعاملات في البورصة، وزيادة شرائح ضريبة الدخل والتنفيذ الجاد للضريبة العقارية، وفرض ضرائب على الجامعات والمعاهد الخاصة وتفعيل قانون الضريبة على العقارات السكنية ورفع الرسوم الجمركية على السلع الترفيهية وزيادة الضرائب على الإعلانات التليفزيونية وفي الصحف والإعلانات على الطرق وتفعيل خطة ترشيد دعم الطاقة والكهرباء وفرض ضريبة على المغادرة في المطارات.

ومن الأمور المهمة تنظيم استخدام حصيلة استرداد قيمة أراضي الدولة المنهوبة وحصيلة التصالح في قضايا الكسب غير المشروع، ورصد تلك المصادر في صندوق خاص يسمى "صندوق حق المواطن" لا يتم الصرف منه إلا بموافقة صريحة ومعلنة من رئيس الجمهورية.

ومن المقترح إعادة النظر في مشروع العاصمة الإدارية الجديدة واستبدال بها إقامة سلسلة من المجتمعات العمرانية والمناطق الصناعية الجديدة في مواقع مختارة على امتداد شبكة الطرق الجديدة التي يجري إنشاءها حتى تصبح تلك الطرق محاور للتعمير والإنتاج بدلاً من أن تظل معابر للمرور من منطقة غير مأهولة إلى مناطق غير مأهولة أخرى!

وعلى الجانب المجتمعي، تجب منع السياحة الخارجية، والاقتصار في رحلات الحج والعمرة. التي في أقل تقدير تكلف الوطن ما يربو على الخمسة مليارات جنية.، على من يؤديها لأول مرة وكذلك منع السفر للعلاج في الخارج للمواطنين والمسؤولين إلا حالات الحالات الحرجة.

ذلك قليل من كثير تستطيعه الدولة والمجتمع للتعاون على الخروج الآمن من أزمة الوطن والتحول إلى حكومة فاعلة ومجتمع منتج، وتجنب المزيد من إهدار الموارد والثروات الوطنية والبعد عن تفاقم الديون والاحتياج إلى المنح والمساعدات!!!

وخلاصة القول، إن دولارات البنك الدولي والبنك الإفريقي وغيرهما لن يكون لها الأثر السحري في حل أزمة الوطن، ولن يأتي حل أزمتنا من صندوق النقد الدولي، بل إن الحل تجب أن يأتي من خارج الصندوق. وكما تؤكد الحكومة أن برنامج الإصلاح الاقتصادي مصري صميم، تجب أن يكون حل أزمة الوطن هو الآخر مصري وغير تقليدي!

نُشر هذا المقال في صحيفة الوطن يوم 19 أغسطس 2016 وأعتقد أن الحل الذي نبحث عنه في المحروسة ما يزال داخل صندوق الحكومة المصرية السنية وداخل "صندوق النقد الدولي"!!!!!!!! وكما كان شاعر الشعب صلاح جاهين يقول في ختام قصائده "وعجبي"!!!